اذا قيل موانع الصرف كذا والنون وكانته قيل يمنع الصرف كذا وكذا والنون زائدة
واما القول بانها نصب على حكاية ا ل ففيه نظر من قبلها من في الظروف
بمعنى في التي فاعل من قبلها او مبتداء مقدم الخبر والجملة صفة او حال
ووزن الفعل وهذا القول اي القول بانها انسب او القول المنظوم ره
تقريب اى مقرب اى الصواب او الى الحفظ او تقريب لا تحقيق وذكر
امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل
واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التأنيث بالتاء والمعرفة وزينب
مثال المعرفة ويصلح مثال التأنيث المعنوي وذكر مثالين لنوعي التأنيث
لمظنة الاشتباه في اعتبار التأنيث في طلحة مع التذكير الحقيقي ولذا
لم يعتبر في تأنيث الفعل حيث لا يقال قالت طلحة وابرهيم مثال العجمة
والمعرفة ومساجد مثال الجمع ومعدي كرب مثال التركيب وعمران
مثال الالف والنون واحمد مثال وزن الفعل وحكمه اي غير المنصرف
وخاصته ان مخففة اي انه الشان لا كسر فيه ما لم يدخل فيه
ما يقوي جهة الاسم من اللام والاضافة وتقديم الكسرة اشارة الى ان
منعها عنده قصدي لا تبعي كما قيل ولا تنوين فيه الا لمانع يمنع كما في
الضرورة والتناسب وكما في مسلمات علما للمؤنث لان منع تنوينه
يفوت المقابلة المقصودة في المنقول عنه ومنع جره لحمله على النصب يقلب
تبعيته اذ النصب فيه تابع لا متبوع ولو قيل بانصرافه فلا ورود
وانما لم يدخل الكسر والتنوين فيه لانعقاد الشبه للفرعيتين
الحاصلتين من العلتين بالفعل من حيث انه فرع الاسم بجملتين
لافتقاره الى الفاعل واشتقاقه من المصدر فاعتبر الشبه بمنع الاعراب

المختص

١٢٦

المختص بالاسم وهو الجر مع علامة التمكن وهو التنوين ويجوز ان يصح
ولا يمتنع صرفه فيه خالف المتقدمين نحو احد غير المنصرف ووافقهم هنا
الخلق الصرف على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين ويمكن
ان يكون معناه يجوز صرفه هذا الحكم عنه ولا يراد به الصرف الاصطلاحي
فلا مخالفة او يجوز جريان حكم صرفه وهو تحقق الجر والتنوين
فلا مخالفة ايضا والمراد بالجواز هنا الامكان العام فيتناول
ول الضروري والممكن الخاص للضرورة لان الضرورة تبيح المحظورات
او هذه الضرورة لاضطرار الشاعر نحو قول امرئ القيس ويوم دخلت
الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي وقول غيره
ثم فاوي ذفر وبعده ما هو قول الشافعي وحده او للتناسب معقود
اهم عندهم مثل سلاسلا واغلالا في سلاسلا للتناسب
اغلالا وسعيرا ولم يمثل للضرورة لشهرة نظايرها ومثل للتناسب
لقلته وما يقوم مبتداء مقامهما اى العلتين الجمع خبره
والف التأنيث عطف على الجمع اى الالف المقصورة والالف الممدودة
لان كل منهما ينزل منزلة جمع ثان وتأنيث ثان والمراد الف التأنيث
فالعدل القاء للتفسير وهو مصدر مجهول اى كون الاسم معدولا
ولذا فسره بالخروج دون الاخراج خروجه اى خروج مادة الاسم
او معناه عن صيغته اى هيئة الاسم الاصلية صفة صيغته
والمراد خروجه خروجا نحويا انما يبحث عنه في النحو بقرينه ان المتكلم
نحوي فخرج التغييرات الصرفية باسرها قياسية او شاذة لكنه
بقي الترخيم والتقدير ثم خرج الترخيم بقوله خروج مادة الاسم

ايضا لان التناسب صح

Copyright © King Saud University